في الاخ بيع اخوته الحنزاد الة عليهم وتعريا وفيهم بكر
وعنوزوجة قال ما افيام له بعد العشر سنين حتى وان قال نعم
ان الاقيام وما يعذر احدهم هذا الوجه بجهالة وقاله معه غيره
وقال انه الاحسن في السراية من باب الرضى واما ضا البيع شرطه
بعد البلوغ ما لم يقم قرائن البلوغ في اشهر وما قاربه الى الصفة فان
زاد على ذلك فربه البيع ورجع على البايع او ورثته ان كان ميتا ما
يصير له من الثمن الى تاب الخيار قوالاستحقاق وفي فيها ابن حبيب
في روايته عن مطرف وابن الماجشون وكان افيس واتل قرار الاستغلال
واذ كر جواب بن عتاب في الاول ابن سهل في مسايل المحجور وذاته
باية قول ثالث وعن ابن اللباب ظاهر قول ابن القاسم في سماع
اصبغ من كتاب الدعوى والصلح او صلح الولي على اليتيم الذي لا وفاء
فيما كلب له من حق او طلب فيه في ان يا خذ بعض حقه الذي يطلب به
ويضع بعضه اذا خشي ان لا يصل له ما ادعاه وما يعطي من
ماله بعض ما يطلب به اذا خشي ان يثبت عليه جميع ما يطلب
به جايز وهو له في النوادر وقد تقدم خلاف ما حكى ابن حبيب في
الواضحة عن ابن الماجشون من انه يجوز له ان يصالح عنه فيما طلب
له من حق ولا ان يضع بعضه ولا يجوز له ان يصالح عنه فيما طلب
به لبعده ذلك قال ابن رشد والصواب ان لا فرق في هذا بين ان يضع لما ذهب
الله بن القاسم وبالله التوفيق **ترجمة وقيفة بيع الوصي
والورثة على اليتيم والوصي على قبض الوصية**
انكي اذا باع الوصي وقبض الثمن حيث عقل له الموصي ثم اشتمل الجميع

جزا

جزء الواشتق كله ووجب للمبتاع الرجوع بالثمن او ومع البيع
وهو غايله وباع الاكثر من الذي عهد به الموصي بيعه وعرف
الثمن فان ابن رشد قال انما اصلان على الموصي فيما ذهب وبرجع
المبتاع بالثمن على من وجد من الموصي لهما بالقيمة وتكون المصيبة
منه فيما بقي وفيما جرى في هذا الفصل على مذهب ابن القاسم
وروايته عن مالك اذ كر ذلك في مسايله المحجور عنه وانكي في
الثاني في بيعه وصيه بقطيع وفي تفريقه بعضي عنهما وعن
قوله ان تفريق الوصية بالقطيع قال بعضهم ان كانت الوصية
قطيع وضمن الورثة ذلك القطيع في ذمتهم واموالهم جاز ذلك
وهذا قول مخالف للقول بان الغرم تشتغل الى الغرم وتدخل
الاه واخل هو كون ذلك داعية الى بطلان الوصايا وقد قدمنا من الاختلاف
وعن قوله كان الورثة الشفعة في ذلك كما تقدم ك خلاف
لمحنون وانكي في تدفعة الشفعة فيه **ترجمة وقيفة بيع
معصرة ام الاولاد بيعها على البتيم** عن قوله ان قالها
شي بكا البتيم بالوجيز ك انكي في اول البايع ابن سهل انه كما
يد من ثبوت الملك في حق الكبير المستحق يثبوت حق بيع
الغلة في حق الذي هو حق يكتبه معه وان ذلك وعن قوله
كان بيعهم على صفة البيع الثاني ما تقدم على اصل ابن القاسم انكي
مسالة كتاب تضمين الصناع من المدونة وفي مسايل الخمسين
مع الشرح تجد ذلك **ترجمة بيع الاب الحاضنة على من
حضانتها** عن قوله وقال الصريف جميع الحاضنة وقال ابن سهل